

مادة ٢ - يسد الاعتداد المحدث بموجب المادة السابقة على مبلغ ١٥٠٠ ليرة سورية من اعتمادات الباب الرابع - بعد الراجح استلاك مشفى الإرسالية الأمريكية في دير الزور) و مبلغ ٢٣٤٠٠ ليرة سورية من اعتمادات الباب التاسع - البند الأول (اعتمادات احتياطية) من جدول بيان النفقات رقم ٢ المرفق بالميزانية الخاصة .

مادة ٣ - تصرف النفقات عن اعتمادات الباب العاشر المحدث بقرار من وزير الداخلية دون حاجة إلى تتميم ونائق مثبته الصرف .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السوري .

صدر براسة الجمهورية في ٢٠ حزيران ١٣٨٠ (١٤ يوليه ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٩٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن صلاحيات الأمين العام المساعد لشؤون الأمن العام
والشرطة في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات
على التشريعات القائمة في إقليمي مصر وسوريا ؛

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ بتوحيد قوى الدرك والشرطة والأنzen
العام والبلدية في الإقليم السوري ؛

وعلى القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الداخلية في الإقليم
السوري واختصاص أجهزتها و مديرياتها وإداراتها ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ المتضمن نظام هيئة الشرطة في الإقليم
السوري ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٧٩ لسنة ١٩٦٥

في شأن فصل السيد / لييب عبد النور إبراهيم الكسارى
ب الهيئة سلك حديث مصر من الخدمة .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - يفصل السيد / لييب عبد النور إبراهيم الكسارى ب الهيئة
ذلك حديث مصر من الخدمة .

مادة ٢ - هل وفرا الموصلات بالإقليم المصري تنفيذ هذا القرار ما
صدر براسة الجمهورية في ٢٠ الحرم سنة ١٣٨٠ (١٤ يوليه ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦٥

بشأن إحداث باب في الميزانية الخاصة للإقليم السوري
وإجراء مناقلة بين اعتماداتها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن تحديد ميزانية
خاصة في الإقليم السوري ؛

قرر :

مادة ١ - يحدث باب برقم ١٠ في جدول بيان النفقات رقم ٢
المرفق بالقرار الجمهوري رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ويرصد له اعتماد
إجمالي قدره ٣٨٤,٠٠ ليرة سورية يوزع وفقاً ما يلى :

الباب	البند	نوع النفقات	الاعتماد
		ليرة سورية	
١٠	-	مشاريع لوزارة الداخلية :	
١	-	اصلاحات وتجهيزات لمشفى دير الزور ...	١٥٠٠٠
٢	-	إمدادات لمساعدة أهالي المناطق المتضررة ...	٢٣٤٠٠
			<u>٣٨٤٠٠</u>

قرار :

مادة ١ :

(١) تحدث في الإقليم السوري مؤسسة عامة مستقلة باسم مؤسسة تقاعد موظفي البلديات وتعتبر هذه المؤسسة شخصاً اعتبارياً من أشخاص القانون العام ويكون لها صندوق خاص يدهي صندوق تقاعد موظفي البلديات .

(٢) تطبق أحكام هذا القرار كل موظفي بلديات الدرجات الأولى والثانية والثالثة .

(٣) تخضع المؤسسة المذكورة لـإشراف وزير الشئون البلدية والقروية .

مادة ٢ - تقوم المؤسسة بالمهام التالية :

(١) استيفاء العائدات التقاعدية التي يدفعها موظفي البلديات والمساهمة التي تؤديها البلديات وفقاً لأحكام القوانين النافذة .

(٢) تصفية وتأدية المعاشات التقاعدية وتعويضات التسرع والاستبدال لموظفي البلديات المسؤولين بأحكام قانون التقاعد . ولهم من بعدهم .

(٣) إداراة أموال صندوق التقاعد وفقاً لأحكام هذا القرار .

مادة ٣ - تدار المؤسسة من قبل لجنة مؤلفة من :

(١) وزير الشئون البلدية والقروية رئيساً

(٢) الأمين العام لوزارة الشئون البلدية والقروية عضواً

(٣) مدير شئون البلديات عضواً

(٤) ممثل عن وزارة الخزانة عضواً

(٥) « الاقتصاد عضواً

(٦) « أمانة العاصمة عضواً

(٧) « بلدية حلب عضواً

(٨) مدير المؤسسة عضواً ومقراً للجنة

مادة ٤ - يحدد نظام المؤسسة الداخلي والمالي ومدد موظفيه وشروط تعيينهم ونظمهم الخاص بقرارات تصدر عن رئيس الجمهورية .

قرار :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الثالثة من القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الفقرة التالية :

(د) تكون للأمين العام المساعد لشؤون الأمن العام والشرطة جميع الصلاحيات والواجبات والحقوق المنقلة إلى المدير العام للشرطة والأمن بوجوب قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ الحرم سنة ١٣٨٠ (١٤ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٦٠

بشأن إحداث صندوق تقاعد موظفي بلديات الدرجات الأولى والثانية والثالثة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وحل القانون رقم ٢٠٨ المؤرخ في ١٩٥٤/٨/٢ وتعديلاته والمتضمن نظام تقاعد موظفي بلديات المدن الكبرى ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتطبيق قانون المؤسسات العامة المشار إليها في الإقليم السوري ؛

وحل ما أرته مجلس الدولة ؛